الأمم المتحدة

A/60/892–S/2006/410

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 June 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الستون
البند ١٩ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، موجهة إليكم من رشات تشالار، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص، يحيل بها رسالة سيردار ر. دينكتاش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باقي **إلكين**
السفير
الممثل الدائم

220606 210606 06-39350 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الرسالة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إليكم من سيردار ر. دينكتاش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة وضميمتها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رشات **تشالار**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

الضميمة

أتشرف بأن أشير إلى تقريركم المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن الفترة الممتدة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ (S/2006/315)، وأن أوجه عنايتكم إلى ما يلي.

بادئ ذي بدء أود أن أشير إلى أننا لاحظنا الحذر الذي صيغ به التقرير بغرض تجنب أي سوء فهم آخر فيما يتعلق بالتطورات السياسية الأخيرة وبمواقف الجانبين في الجزيرة. وفي هذا الصدد، فإن الفرع المعنون ''المساعي الحميدة وغيرها من التطورات'' من تقريركم قد أشار عن حق إلى الحاجة إلى أن تتفق أفعال الجانب القبرصي اليوناني مع أقواله.

وكما تدركون جيدا، قبلنا اقتراح ممثلكم الخاص في قبرص وبدأنا على الفور العمل نحو تشكيل اللجان التقنية بشأن المواضيع العشرة المقترحة. وأيضا حسب ما أُبلغ إليكم في مناسبات شتى، فإنه لا ينبغي اعتبار اللجان التقنية، تحت أي ظرف من الظروف، بديلا عن عملية التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية شاملة داخل إطار مهمة المساعي الحميدة التي تقومون بها.

وللأسف، اختار الجانب القبرصي اليوناني استغلال الاجتماع الذي عُقد بينكم وبين قائد القبارصة اليونانيين، سعيا منه إلى تضليل الرأي العام مرة أخرى. فقد بدأت القيادة القبرصية اليونانية في الآونة الأخيرة اتهام الجانب القبرصي التركي بأنه وراء التأخر في تشكيل اللجان التقنية، ودخلت من جديد في لعبة توجيه اللوم. ولا يسعنا إلا القول إن ممثلكم الشخصي في قبرص لديه موافقة خطية من الجانب القبرصي التركي على تشكيل اللجان التقنية مُنذ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ومن ناحية أخرى ما زال الجانب القبرصي اليوناني حتى الآن عاكفا على اتباع أساليب التأخير بفرض شروط غير مقبولة لبدء عمل اللجان. ونحن نعلم الآن أنه لم تقدم موافقة خطية إلى الأمم المتحدة من الجانب القبرصي اليوناني بشأن المسألة. وما زلنا نتوقع أن يفي الجانب القبرصي اليوناني، بلا مزيد من الإبطاء، بالتزامه المقدم صراحة إلى مسؤولي الأمم المتحدة، وإليكم أيضا (حسب ما ورد في البيان الصحفي الصادر بعد اجتماعكم مع السيد بابادوبلوس في باريس يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦) بإنشاء اللجان التقنية.

ونحن نرى أنه في ظل تلك الظروف فإن خطة العمل بشأن رفع القيود في قبرص التي اقترحتها جمهورية تركيا بتأييد تام من الجانب القبرصي التركي ووردت في تقريركم (S/2006/315، الفقرة ٥) تمثل أفضل فرصة لإنهاء الجمود الراهن والتحرك صوب المصالحة في قبرص. ولا ريب أن مضمون الاقتراح يتفق مع الدعوات المتكررة الموجهة من المجتمع الدولي

ومع توقعاته. والهدف من المقترح هو إزالة جميع القيود على كلا الجانبين في قبرص، وحصول جميع الأطراف على كثير من المنافع وتشجيع التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، التي تستطيع في ظلها الأطراف المعنية العمل معا صوب التوصل إلى تسوية. وحسب ما ذكرناه أيضا في خطة العمل، ما زال المقصد النهائي هو التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص استنادا إلى خطة التسوية التي أعدتها الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، ندعو جميع البلدان إلى تقييم هذا الاقتراح البناء جديا.

وتشير الفقرات ٨ إلى ١٤ من التقرير المذكور آنفا (S/2006/315) إلى حوادث إلقاء الأحجار، وسوء الانضباط، والتهديد باستعمال الأسلحة على طول خطوط وقف إطلاق النار. بيد أن هناك إحجاما في التقرير عن الإشارة إلى الطرف المسؤول عن ذلك السلوك الاستفزازي من القوى المتنازعة، مما يخلق انطباعا بأن عدد الحوادث التي تسبب فيها كل جانب متساو تقريبا. لذا، نرى أن من الضروري توجيه عنايتكم إلى أنه في غضون فترة الستة أشهر قيد النظر، أصدر جانبنا ١٣١ احتجاجا، تعلق ٣٠ احتجاجا منها بحوادث الاستفزاز في المنطقة العازلة وتلقى ١٠ احتجاجات فحسب، وهو ما يوضح أن الجانب القبرصي اليوناني هو المسؤول عن الأغلبية العظمى من هذه الحوادث غير المبررة على طول خطوط وقف إطلاق النار.

ومن المثير للجزع ملاحظة أن المبادرة الميمونة المقدمة من الجانب القبرصي التركي لصالح فتح نقطة عبور جديدة قد وُصفت في الفقرة ٩ من تقريركم بأنها قرار انفرادي رغم أن الجانب القبرصي التركي قد تقاسم خططه فيما يتعلق بإقامة جسر للمشاة عند بوابة لوكماسي مع الجانب القبرصي اليوناني وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ظل شراكة قائمة من أجل الاجتماعات المقبلة التي ستعقد في إطار خطة نيقوسيا الرئيسية، كما أعلن عن نواياه من خلال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ووسائط الإعلام. وحسب ما أفادكم به الرئيس طلعت في رسالته المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فإن السبب في أن الحوار بين الأطراف الثلاثة (الأمم المتحدة والجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني) لم يتسن إجراؤه يكمن في السياسة التي يتبعها الجانب القبرصي اليوناني بعدم التعاون مع السلطات القبرصية التركية على أي مستوى.

وكدلالة على دوافع القبارصة اليونانيين، ينبغي تأكيد أن الجانب القبرصي اليوناني قام ليس فحسب برفض فتح نقطة العبور ولكنه رفض أيضا هدم الجدار الفاصل على الجانب الخاص به من الشارع، وفضل بدلا من ذلك مواصلة استعماله كمنبر للدعاية أمام الزائرين، في الوقت الذي قام فيه الجانب القبرصي التركي بهدم الجدار على الجانب الخاص به من

المنطقة العازلة. ويستهدف أيضا الجدل العميق الذي شرعت فيه القيادة القبرصية اليونانية فيما يتعلق بالترسيم الدقيق لخط وقف إطلاق النار في المنطقة، منع افتتاح البوابة.

ومنعا للتصاعد في عدد الحوادث وكذلك ظهور مجالات جديدة مثيرة للجدل، فإن من المهم للغاية المحافظة على الوضع الراهن فيما يتعلق بالمنطقة العازلة. وينبغي تأكيد أن هناك اتفاقين مبرمين بيننا وبين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في هذا السياق. أولهما مؤرخ ١ نيسان/أبريل ١٩٧٦ ويقيد حق أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الاقتراب من خط وقف النار على جانبنا في حدود مسافة ٢٠٠ متر مع رصد سلوكهم العام خلال أنشطة الدورية. والثاني، مؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، ويتعلق بالأراضي الزراعية في المنطقة العازلة ويبين دور قوة الأمم المتحدة في فتح الأراضي أمام الزراعة. والتزاما بأحكام هذين الاتفاقين، مع الالتزام الدقيق بمبادئ العدل والحياد بين الجانبين، يكفي الإبقاء على الانتهاكات في المنطقة العازلة إلى أدنى حد، مما يجعل الاستعانة بالوثائق المعدة بشكل انفرادي من قبيل ''المذكرة'' (S/2006/315، الفقرة ١٠) غير ضروري. ونحن نرى أيضا إن إدراج مواضيع جديدة محل نزاع في جدول الأعمال من قبيل ترسيم خط وقف إطلاق النار أمر لا يساعد الحالة على أرض الواقع.

ونحن نرى أن مسألة بناء موقع مراقبة قرب ديرينيا لم ترد على النحو الصحيح في التقرير (S/2006/315، الفقرة ١١). ففي معرض التغاضي عن أن الحرس الوطني القبرصي اليوناني قد أقام موقعا جديدا تماما للمراقبة، لم يُسجل إجراؤهم هذا سوى على أنه ''تحسين'' لموقع قائم. وعلاوة على ذلك، قُصرت معالجة المسألة في التقرير على فترة الثلاثة أشهر الأخيرة، ومن ثم لم تُسجل جميع تفاصيل الأحداث، رغم مناقشة المسألة مرارا مع مسؤولي قوة الأمم المتحدة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥ سواء في الاجتماعات أو من خلال تبادل عدة رسائل، أعربنا فيها بوضوح عن شواغلنا واعتراضاتنا التي لها ما يبررها في هذا الصدد.

وخلال تلك الفترة، التزمنا بضبط النفس إعرابا عن حسن نوايانا، وأتحنا للجانب القبرصي اليوناني متسعا من الوقت لإزالة الموقع والعودة إلى الوضع الذي كان قائما من قبل. ومع ذلك لم يُتخذ أي أجراء في هذا المجال. و لم نقم بإقامة موقع للمراقبة في ذات المنطقة إلا بعد حدوث تلك التطورات، وبما يتمشى مع مبدأ العين بالعين، وبهدف المحافظة على الوضع العسكري الراهن في المنطقة.

وليست هناك ''قيود جديدة''(S/2006/315، الفقرة ١٢) على حركة قوة الأمم المتحدة و لم يطرأ على الحالة أي تغيير مُنذ القيام في أيار/مايو ٢٠٠٥ برفع القيود التي كانت قائمة حينئذ. والإشارة الواردة إلى ما يُسمى قيود على حركة الشرطة التابعة لقوة الأمم

المتحدة لحفظ السلام في قبرص في منطقة كارباز، رغم التوصل إلى حل بعد التنبيه اللازم، تعتبر إدراجا لمشكلة غير قائمة في التقرير. وينبغي تكرار تأكيد أن هناك إجراءات راسخة تتيح إمكانية وصول أفراد قوة الأمم المتحدة إلى كارباز مما أتاح لهم تنفيذ مهمتهم في أزيائهم الرسمية وباستعمال المركبات الرسمية وإجراء الزيارات الاجتماعية في أزيائهم المدنية وباستعمال المركبات المدنية في غير ساعات عملهم الرسمية. إن هذه الإشارة التي لا داعي لها تخلق الانطباع بوجود تغيير في هذا النظام الذي ما برح يعمل بسلاسة مُنذ عقود.

ومن بواعث الإحباط ملاحظة الإشارة باستمرار في الفقرة ١٣ إلى مسؤولية تركيا فيما يتعلق بفاروشا. لذا نرى أن من الضروري التذكير بأن تركيا ليس لديها سلطة سياسية أو اختصاص في شمال قبرص. إن هذه مسائل تتولاها فحسب سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا التي تمتد اختصاصاتها على كامل أراضي تلك الجمهورية، بما في ذلك فاروشا.

كما استمرت الإشارة غير الملائمة إلى قرية أكيار في التقرير الأخير (S/2006/315، الفقرة ١٣) مما يدفعنا إلى أن نسجل، من جديد، أن أكيار تقع داخل أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص. إن تلك القرية المجاورة لمنطقة القاعدة البريطانية لا صلة لها بالمنطقة العازلة، ولذا تقع خارج نطاق مهمة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. إن عدد الخفراء في موقع المراقبة قيد النظر يتباين حسب احتياجات المكافحة الفعلية للاتجار بالبشر والبضائع الذي زادت أعداده عقب انضمام جنوب قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى نقطة التفتيش في قرية أكينسلار في الفقرة ذاتها، ينبغي الأخذ في الاعتبار أن موقع المراقبة محل النظر، الذي يقع أيضا بكامله داخل حدود الجمهورية التركية لشمال قبرص، قد أقيم بسبب الشواغل ذاتها. ومن الجدير بالذكر أنه تم التوصل إلى اتفاق مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص يقضي بأن تستعمل الشرطة القبرصية التركية نقطة التفتيش المذكورة للقيام بدوريات على فترات. بيد أن وجود الشرطة الدائم بالمنطقة قد جاء عقب حادث قام فيه أحد الساسة القبارصة اليونانيين بانتهاك المنطقة العازلة ونزع العلم من على السارية.

ويشير التقرير إلى اعتزام ”قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص استئناف جهودها لتشجيع الأفراد العسكريين لكلا الجانبين على الانسحاب من المنطقة العازلة وإخلاء الموقع في مدينة نيقوسيا القديمة من الحرس“(S/2006/315، الفقرة ١٤). ويأتي هذا الاعتزام في وقت قام فيه الجانب القبرصي اليوناني بزيادة انتهاكاته لاتفاق الإخلاء لعام ١٩٨٩. وتدرك قوة الأمم المتحدة أن الحرس الوطني القبرصي اليوناني قام في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦

بوضع أفراد في موقع المراقبة المقابل لقلعة ييغيتلر في القطاع ٢، الذي تم إخلاؤه من الأفراد منذ عام ١٩٨٩ بما يتفق مع الاتفاق المبرم في ذلك العام. ولا ريب أن هذا الإجراء يشكل انتهاكا واضحا لاتفاق الإخلاء لعام ١٩٨٩، الذي أبرمه الجانبان. ورغم أن سلطات قوة الأمم المتحدة قد استجابت لاحتجاجاتنا القوية ووجهت تحذيرا إلى القوة العسكرية القبرصية اليونانية، مطالبة بإخلاء الموقع المذكور من الأفراد على الفور، يواصل الجانب القبرصي اليوناني انتهاك ذلك الاتفاق. ونحن نغتنم هذه الفرصة كي نعرب من جديد عن قلقنا العميق إزاء الإجراءات الأخيرة التي قام بها الجانب القبرصي اليوناني والتي ستفضي بلا شك إلى زيادة التوتر، ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تبرز أمام السلطات القبرصية اليونانية السمة غير البناءة في إجراءاتها.

وفيما يتصل بالفقرة ١٦ المتعلقة بإزالة الألغام في المنطقة العازلة، لم تتسلم بعد السلطة المختصة لدينا، وهي قيادة قوات الأمن القبرصية التركية أي طلب لإجراء مشاورات ترمي إلى مد نطاق إزالة الألغام إلى ما وراء منطقة نيقوسيا.

ونحن نعتبر أن ثمة قصورا خطيرا في المصطلحات المستخدمة بالفقرة ١٧ عن عودة الأوضاع الطبيعية والمهام الإنسانية، حيث إنه لا يتجلى فيها أساليب الإبطاء التي تتبعها الإدارة القبرصية اليونانية فيما يتعلق بافتتاح بوابة بوستانسي الحدودية. ورغم أن الجانب القبرصي التركي قد انتهى من إعداد الترتيبات الضرورية لافتتاح نقطة عبور بوستانسي وفتح بشكل انفرادي البوابة الحدودية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، فإن نقطة العبور لم تدخل طور التشغيل الكامل إلا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦. بسبب الصعوبات التي اصطنعها عمدا الجانب القبرصي اليوناني.

ومن الطريف أن الفقرة ١٨ من التقرير التي تتناول التجارة عبر المنطقة العازلة قد أغفلت ذكر سياسية التعويق القبرصية اليونانية فيما يتعلق بحركة البضائع والمركبات من شمال قبرص إلى جنوبها. إن رفض الإدارة القبرصية اليونانية قبول رخص القيادة وكذلك لوحات السيارات التجارية الصادرة في شمال قبرص، على سبيل المثال، يشكل عائقا فعليا أمام عبور المركبات التجارية المسجلة في الشمال إلى جنوب قبرص. وعلى نفس هذا النسق يواجهه المصدرون قيودا عشوائية وتمييزية من قِبل الجمارك القبرصية اليونانية وغير ذلك من المسؤولين عند نقاط العبور حتى وإن كانت منتجاتهم تدخل في نطاق لائحة الخط الأخضر. وسوف يكون من الطريف أن تعلموا أن السلطات القبرصية اليونانية قد فرضت غرامات على ٥٣٤ ٩ فرداً، قيمتها ٢٠٨ ٨٠ جنيهات قبرصية، على البضائع التي حاولوا استيرادها من شمال قبرص مُنذ افتتاح الحدود في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقُدم ما مجموعه ٦٥ قبرصيا يونانيا إلى المحاكمة بسبب ''مخالفات'' تتصل بعملية الاستيراد المذكورة وحُكم عليهم بغرامات

قيمتها ١٣٠ ٢٦ جنيها قبرصيا، كما سجن مواطن قبرصي يوناني لمدة ٣٠ يوما. وهناك قضايا تخص ١٨ من القبارصة اليونانيين الآخرين لم يُبت فيها بعد (صحيفة سيمريني القبرصية اليونانية اليومية، عدد ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦). ولا عجب في أن حجم التجارة القادمة من الشمال إلى الجنوب تقل عن ٢ في المائة من مجموع صادرات الجانب القبرصي التركي عن عام ٢٠٠٥. ومن الواضح أن القيادة القبرصية اليونانية عازمة على الحيلولة دون تهيئة الظروف الضرورية التي تتيح للجانب القبرصي التركي تحقيق التكامل الاقتصادي مع العالم الخارجي، وعلى مواصلة عدم الإصغاء إلى الدعوات الموجهة من المجتمع الدولي بإنهاء عزلة الشعب القبرصي التركي.

وفيما يتعلق بإنشاء مدرسة ابتدائية تركية في ليماسول، فإن الإشارة في الفقرة ٢٠ من تقريركم إلى ما يسمى ''التدابير الخاصة'' التي اتخذها الجانب القبرصي اليوناني، ليس من شأنها سوى إعفاء الجانب القبرصي اليوناني من التزامه الواضح بإنشاء مدرسة قبرصية تركية، لأنها تعطي انطباعا خاطئا بأنه يجري اتخاذ الخطوات الضرورية لتوفير التعليم للتلاميذ القبارصة الأتراك. وحقيقة الأمر هي أن الجانب القبرصي اليوناني يستخدم تلك التحركات التعبوية في محاولة لإعفائه ذاتيا من مسؤوليته فيما يتعلق بفتح مدرسة تركية في ليماسول. وفي هذا الصدد، أود تذكيركم، مرة أخرى، بأنه قد مضى ما يزيد على ١٠ سنوات على قيام الأمم المتحدة بتسجيل ''التزام'' الإدارة القبرصية اليونانية بفتح مدرسة قبرصية تركية في الجنوب. وفي التقرير المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الذي قدمه إلى مجلس الأمن سلفكم، بطرس بطرس غالى (S/1996/411)، ذُكر أن الإدارة القبرصية اليونانية ''قبلت توصية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بإنشاء مدرسة ابتدائية قبرصية تركية مزودة بمدرسين من القبارصة الأتراك''.

ومن المعروف جيدا أننا قد حاولنا باستمرار، بصفتنا الجانب القبرصي التركي، اتخاذ خطوات ملموسة ترمي إلى الإسهام في بناء الثقة والثقة المشتركة بين شعبي الجزيرة مع إيلاء أقصى اهتمام بتوفير التعليم للأطفال القبارصة اليونانيين المقيمين في شمال قبرص. ومن الطبيعي أن نتوقع أن تجد الإجراءات التي نقوم بها صدى متبادلا لدى الجانب القبرصي اليوناني، بالقيام في هذه الحالة بافتتاح مدرسة للأطفال القبارصة الأتراك في جنوب قبرص مع الالتزام التام بالمبادئ التي اتبعت لدى افتتاح مدرسة ثانوية قبرصية يونانية في كارباز.

وعلاوة على ذلك، كررت الإدارة القبرصية اليونانية ''التزامها''، خطيا، باتخاذ ذلك الإجراء، إلى سلطات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص خلال آذار/مارس ٢٠٠٥. بيد أن المدرسة لم تنشأ بعد في جنوب قبرص رغم نداءاتنا المستمرة والجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة من أجل إنشاء مدرسة ابتدائية قبرصية تركية مزودة بمدرسين من القبارصة الأتراك. وفي ظل هذه الظروف، أتوقع من قوة الأمم المتحدة أن تكون على درجة أكبر من

اليقظة لدى دعوة السلطات القبرصية اليونانية إلى احترام حقوق الأطفال القبارصة الأتراك وأن تكشف النقاب عن حقيقة أساليب الإبطاء التي يتبعها القبارصة اليونانيون.

وفيما يتعلق بالفقرتين ٢٣ و ٣٥ من التقرير، اللتين تشيران إلى أن أنشطة التشييد المنفذة في المنطقة العازلة يقوم بها ''أساسا'' القبارصة اليونانيون، من الجدير بالذكر، بادئ ذي بدء، أن القبارصة الأتراك لا يقومون بأي أنشطة تشييد في المنطقة العازلة. إن نبرة وصياغة هاتين الفقرتين لا يتجلى فيهما إلى حد كبير خطورة أنشطة التشييد المذكورة وتعطيان انطباعا بأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ليست، من حيث المبدأ، ضد تلك الأنشطة في المنطقة العازلة بالنظر إلى أنه سبق الحصول على تصريح من قوة الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، نجد أيضا من الصعوبة فهم إدراج الفقرة ٢٣ من التقرير المذكور، التي تتناول أنشطة التشييد المذكورة، تحت الفرع جيم - ''عودة الأوضاع الطبيعية والمهام الإنسانية بدلا من الفرع ذي الصلة الملائم وهو ألف — ''منع تجدد المعارك والإبقاء على الوضع العسكري الراهن''. إن وضع تلك الفقرة في غير موضعها، فضلا عن نبرتها وصياغتها، يقلل دون قصد أهمية وخطورة الأنشطة المذكورة وينطوي على مخاطرة بتشجيع المزيد من أعمال التشييد في المنطقة العازلة. وكما هو معروف، إن من بين المسؤوليات الرئيسية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ريثما يتم التوصل إلى تسوية شاملة، المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة العازلة. ومن الواضح أن التسامح إزاء أنشطة التشييد المذكورة سيفضي حتما إلى تغيير الوضع الراهن في المنطقة العازلة.

إن السماح بأنشطة التشييد المذكورة في المنطقة العازلة سوف يُحدث أيضا، فضلا عن عواقبه السلبية على الوضع العسكري الراهن، أثرا مباشرا في الجانب المتعلق بالأراضي من التسوية الشاملة المقبلة لمشكلة قبرص، من خلال المساس من اليوم بوضع المنطقة العازلة وملكيتها في تلك التسوية. ومن ثم، نحث قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على أن تنظر في تقييمها المتسامح إزاء أنشطة التشييد المذكورة، وأن تحافظ على الوضع الراهن في المنطقة العازلة. ونرى أن السماح بأنشطة التشييد المذكورة في المنطقة العازلة سوف يهدد المناخ الآخذ في التحسن بإطراد على طول خطوط وقف النار في الجزيرة، والذي أشير إليه مرارا في تقاريركم الأخيرة عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وبالنسبة إلى الفقرة ٢٤، التي تتناول زيادة الجريمة عبر المنطقة العازلة، ينبغي تكرار تأكيد أننا أعربنا مرارا عن استعدادنا لإقامة الاتصالات على جميع المستويات والتعاون مع الجانب القبرصي اليوناني على مكافحة التهريب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، والشرور المماثلة. وقد قُوبلت حتى الآن نداءاتنا العديدة ببدء الاتصالات،

بُغية مناقشة الشؤون الإنسانية والعملية، بالإعراض من قِبل الجانب القبرصي اليوناني. لذا، فإن محاولات تعزيز تقاسم المعلومات بشأن المسائل الجنائية قد حققت القليل من النجاح. ونحن نرى أنه كان ينبغي الإيضاح في التقرير أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي رفض ذلك التعاون رغم النداءات المتكررة من الجانب القبرصي التركي، ونأمل أن تثمر مبادرة ممثلكم الخاص الأخيرة بإجراء مناقشات فنية حول المواضيع ذات السمة العملية، ومن ثم أن تفضي إلى حدوث نقصان كبير في الجريمة عبر المنطقة العازلة.

وفيما يتعلق بالفصل رابعا من التقرير، نحن نشاطركم تماما الملاحظة التي أبديتموها بأن الاهتمام المبكر بعمل اللجنة المعنية بالمفقودين سيكون في صالح جميع الأطراف المعنية. ونتفق كذلك مع وجهة النظر الذي أبديتموها بأنه قد أُنجز قدر كبير من العمل وأن المسألة يجب أن تخلو تماما من أي تسييس.

وكان من دواعي الإحباط أن نلاحظ أن الفقرة ٣٨ أغفلت ذكر أنه سيجري استطلاع آراء الأطراف خلال استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. إن حفظ السلام في أي جزء من العالم لا يمكن أن يتم إلا بموافقة وتعاون جميع الأطراف المعنية. وفي ضوء هذا المبدأ الراسخ من مبادئ الأمم المتحدة تُستطلع آراء الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي فضلا عن القوى الضامنة الثلاث من أجل تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، من المعلوم والمقبول تماما أن قوة الأمم المتحدة تعمل في قبرص بموافقة وتعاون الجانب القبرصي التركي أيضا. لذا نعتقد اعتقادا راسخا أن ثمة حاجة لأن تتجلى تلك الحقيقة التي لا مراء فيها في جميع وثائق الأمم المتحدة بعبارات صريحة.

وحسب ما ذكرتموه في تقريركم عن ”ضرورة أن تكون الأقوال مصحوبة بأفعال“ (S/2006/315، الفقرة ٤٠)، لا يسعنا إلا أن نشير إلى تقريركم المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، الذي ذُكر فيه صراحة أنه قد آن الأوان للجانب القبرصي اليوناني أن يبرهن على استعداده ”لتقاسم السلطة والازدهار مع القبارصة الأتراك ... ليس فقط بالقول بل كذلك بالفعل“ (S/2004/437، الفقرة ٨٦). واستمرارا منا في البرهنة على النهج البناء الذي نتبعه نحو بناء مستقبل مشترك للشعبين اللذين يعيشان في الجزيرة، نود أن نكرر تأكيد عزمنا على كفالة ألا يخرج السعي نحو التوصل إلى تسوية للمشكلة القبرصية عن نطاق المعايير الراسخة للتكافؤ السياسي ووجود شطرين.

(توقيع) سيردار **دينكتاش**
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية